

تصريح صحفي

حول مبادرة الأمم المتحدة بثنان إجلاء أعداد محددة من الجرحى من أحياء حلب المحاصرة

يؤكد الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية والجيش السوري الحر دعمهما أي مبادرة جديفة تهدف إلى فك الحصار وإدخال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة، ومنها حلب، وإخلاء الجرحى والحالات الحرجة، وتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤ لسنة ٢٠١٥ بكافة بنوده وباقي القرارات ذات الصلة، وتقديم المساعدة اللازمة في هذا الصدد.

وفي هذا الإطار يشدد الائتلاف والجيش الحر على أن المبادرة المطروحة من الأمم المتحدة لم تتضمن دخول أي مساعدات إنسانية، واقتصرت على إخراج حالات حرجة مع مرافقين، وسط ضغوط أمنية وعسكرية وإعلامية من قبل الاحتلال الروسي وطغمة بشـار لتهجير المدنيين كافة إلى جانب الثوار والمقاتلين، مما يجعل المبادرة قاصرة، وتساهم في إخلاء المدينة بدلاً من تثبيت أهلها في مناطقهم، مع ملاحظة أنها تتزامن مع عمليات تهجير قسري تتم من المعظمية و قدسيا والهامة وقبلها داريا بريف دمشق وسط صمت الأمم المتحدة وعجزها عن اتخاذ موقف ينسجم مع مسؤوليتها تجاه حماية المدنيين.

كما افتقرت المبادرة لأي ضمانات للجرحى ومرافقيهم بعدم التعرض للملاحقة الأمنية من قبل ميليشيات بشـار وحلفائه، مما يعزز الانطباع بأنها تعرض حياة المدنيين إلى خطر التصفية والاعتقال.

إننا في الائتلاف والجيش الحر نستغرب تحوّل الأمم المتحدة الى أداة في يد روسيا لتمرير أجنداتها وغضّ الطرف عن جرائمها وانتهاكها للقانون الدولي، ونرى أنه أن الأوان لأن تجري الأمم المتحدة مراجعة حقيقية وعميقة لسياستها وأدائها في سورية بعد انتخاب أمين عام جديد، حيث ساوت خلال الفترة الماضية بين الجلاذ والضحية، وساهمت في تمرير أجندات سلطة بشـار والميليشيات الإرهابية الإيرانية، والتغطية على جرائم الحرب من قبل روسيا، والتي أخفقت الأمم المتحدة في إدانتها.

إن مسؤولية المجتمع الدولي كبيرة في التصدي لمحاولات التصعيدي الدموي من قبل روسيا في حلب وغيرها باستخدام الأسلحة المحرمة دولياً، ومنها القنابل الارتجاجية وقنابل النابالم والخارجة والأسلحة الكيماوية، وينبغي عدم السكوت أو التغطية على مرتكبي جرائم الإبادة والحرب على حساب دماء السوريين وأرواح أطفالهم ونسائهم.

- الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية - الجينتل السوري الحر -

قال الائتلاف الوطني وفصائل الجيش الحر في بيان مشترك أمس الخميس إنهم يدعمون أي مبادرة من شأنها أن تفك حصار حلب، إضافة لإدخال المساعدات الإنسانية للمناطق المحاصرة ومنها مدينة حلب، وإخلاء الجرحى والحالات الحرجة وتطبيق قرارات مجلس الأمن 2254 لعام 2015 بكافة بنوده وباقي القرارات ذات الصلة.

وتعليقاً على مبادرة الأمم المتحدة قال الائتلاف والجيش الحر في بيانهم "إن المباداة المطروحة من الأمم المتحدة لم تتضمن دخول أي مساعدات إنسانية، واقتصرت على إخراج حالات حرجة مع مرافقين، وسط ضغوط أمنية وعسكرية وإعلامية من قبل الاحتلال الروسي ونظام الأسد، لتهجير المدنيين والثوار ما يجعل المبادرة قاصرة، وتساهم في إخلاء المدينة بدلاً من تثبيت أهلها في مناطقهم".

وأضاف الائتلاف والجيش الحر أن "مبادرة الأمم المتحدة أيضاً افتقرت لأي ضمانات للجرحى ومرافقيهم بعدم التعرض للملاحقة الأمنية من قبل نظام الأسد وأجهزته الأمنية، ما يعزز الانطباع بأنها تعرض حياة المدنيين لخطر التصفية والاعتقال، واستغرب الائتلاف والجيش الحر في البيان تحول الأمم المتحدة لأداة بيد روسيا لتميرير وغض الطرف عن الجرائم وانتهاكات القانون الدولي، مطالبين الأمم المتحدة بإجراء مراجعة حقيقية وعميقة لسياستها وأدائها في سوريا بعد انتخاب أمين عام جديد.

وفي ختام البيان حمل الائتلاف والجيش الحر "مسؤولية كبيرة" للمجتمع الدولي في التصدي لمحاولات التصعيد الدموي من قبل روسيا في حلب وغيرها من استخدام الأسلحة المحرمة دولياً، ومنها القنابل الارتجاجية والنابالم والأسلحة الكيماوية، مطالباً إياهم بعدم السكوت أو التغطية على مرتكبي جرائم الإبادة والحرب على حساب دماء السوريين وأرواح أطفالهم ونسائهم.

وتعيش حلب أوضاعاً مأساوية نتيجة للحصار الخانق إضافة للقصف بالطيران الحربي الروسي والأسدي بشتى أنواع الأسلحة، إضافة لقذائف المدفعية والدبابات.

صورة البيان:



المصادر: